اتفاق القاهرة ١٩٦٩ بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان: دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية

عماد رفعت البشتاوي
ebashtawi@yahoo.com
قسم العلوم السياسية – جامعة الخليل

باسم إحشيش
باحث في التاريخ

تاريخ الاستلام ٢٠٠٩/٤/٢٦ تاريخ القبول ٢٠٠٩/٦/٢٩

الملخص: يتناول هذا البحث اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي مثَّل انعطافاً هاماً في تاريخ العلاقـات اللبنانية الفلسطينية وفي الوجـود الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية، حيث إنّ هـذا الاتفاق جاء كنتيجة لسلسلة مـن الاشـتباكات وحالات التوتر بـين المنظمـات الفلسطينية والسلطة اللبنانية التي حاولت بدورها الحد من العمليات الفدائية التي تقوم بها تلك المنظمـات في فترة تمثل ذروة العمل الفدائي.

كما يتعرض البحث إلى الظروف والأزمـات التي مرَّ بها الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وبشكل خاص عام ١٩٦٩، ويتطرق كذلك إلى ردود الأفعال على هذا الاتفاق.

Abstract: The present research is concerned with 1969-Cairo Agreement between Lebanon and PLO, which was a turning point in the history of the Lebanese-Palestinian relations and to the military Palestinian presence on the Lebanese territories. The Agreement came as a result of a series of clashes and cases of tension between the Palestinian organizations and the Lebanese Authority which tried to eliminate the guerrilla operations carried out by these organizations during a period which represented the peak of the guerrilla action.

The research also reflects on the circumstances and crises experienced by the military Palestinian presence in Lebanon, especially in 1969, and the reactions to the Agreement.

مقدمة

امتاز الوجود الفلسطيني في لبنان بالتعقيد والتشابك نظراً لتركيبة المجتمع اللبنـاني

وطبيعة السياسة التي مارسها لبنان تجاه الفلسطينيين سواء من النواحي الأمنية أو القانونية أو السياسية، ومما زاد الأمور تعقيداً انطلاق النضال الفلسطيني المسلح قبيل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ من البلدان العربية المجاورة لفلسطين (دول الطوق العربي) وبشكل خاص الأردن ولبنان.

يؤرخ للعلاقة اللبنانية الفلسطينية عدد كبير من الاتفاقيات والأحداث كان أهمها اتفاق القاهرة ١٩٦٩ حيث جاء هذا الاتفاق بعد سلسلة من الاشتباكات التي وقعت بين المنظمات الفلسطينية والجيش اللبناني ابتداء من عام ١٩٦٦، ووصولاً إلى أحداث نيسان وتشرين الأوّل ١٩٦٩.

جاءت فكرة الكتابة عن اتفاق القاهرة نظراً لما يمثله هذا الاتفاق من انعطاف هام في تاريخ العلاقات اللبنانية الفلسطينية في فترة مثلت ذروة العمل الفدائي الفلسطيني إذ حاولت المنظمات الفلسطينية خلالها بناء شبكة علاقات حزبية متينة مع القوى والأحزاب اللبنانية الداعمة لنظريات حركات التحرر الوطني، وامتدت شبكة العلاقات إلى شرائح مهمة في الشعب اللبناني التي أيدت أو انتمت إلى الثورة الفلسطينية كأفراد وجماعات.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق الفلسطينية العربية التي تعتبر مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الفلسطيني، حيث قامت الدراسة بتحليل تلك الوثائق والخروج بأهم النتائج، وذلك من خلال استخدام منهج البحث التاريخي.

الظروف التي أدت إلى توقيع الاتفاق

يعتبر لبنان من أبرز الدول العربية التي لجأ إليها الفلسطينيون بعد حرب عام ١٩٤٨ وقد وصل عددهم (١٠٠- ١٣٠ ألف لاجئ)، وعلى الرغم من التصريحات الأولية التي رحبت بهم مهما كان عددهم وطالت إقامتهم، إلا أن الدولة اللبنانية طبقت أشد القيود على الفلسطينيين؛ لأن التوازن الطائفي الهش في لبنان هو الذي يتحكم في السياسة

اللبنانية[١]، وجرى تطبيق عدد من المراسيم الوزارية والإجراءات الإدارية على الفلسطينيين[٢] أدت إلى تحديد أماكن إقامتهم القانونية وإلى الحد أيضاً من حريتهم في التنقل في أماكن معينة من البلد ومن حرية السفر إلى الخارج، وإلى تحديد الأعمال والمهن التي يحق لهم العمل فيها وإلى حرمانهم من مزاولة التجارة ومن التملك. ومنذ سنة ١٩٥١ جرت معاملة الفلسطينيين كأجانب لجهة حقوق العمل والاستثمار وملكية وممارسة المهن الحرة.

هذا على الصعيد الاجتماعي والقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان، أما على الصعيد السياسي والعسكري؛ فنلاحظ أنه وخلال الفترة ١٩٤٨- ١٩٦٤ كانت الحدود اللبنانية الإسرائيلية أقل الجبهات العربية سخونة[٣]. ولكن منذ عام ١٩٦٥ وانطلاق النضال الفلسطيني المسلح تميزت العلاقة بين الدولة اللبنانية والثورة الفلسطينية بالارتياب والشك والعداء حين بدأت الأراضي اللبنانية تُستخدم لانطلاق العمليات الفدائية، وبدأ الوجود الفدائي بالتزايد والقوة[٤]، ولم يَرُقْ هذا للجيش وقوى الأمن اللبنانية الذين شددوا من رقابتهم على سكان المخيمات، كما بدأ الجيش بإيقاف الفدائيين في أثناء انطلاقهم في عملياتهم الفدائية[٥].

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ تعاظم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وارتفعت حرارة الاشتباكات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية[٦]، وتعاظمت هيبة الفدائيين، وبدأت

---

1 - يزيد الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٨٨.

2 - هناك على سبيل المثال المرسومين اللذين تناولا تحديد العلاقة وقد صدرا في آذار ١٩٥٩: الأول مرسوم يقضي بإحداث إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية، والمرسوم الثاني وهو مرسوم رئاسي يحدد صلاحيات هذه الإدارة.

3 - محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، ص٥.

4 - سمير قصير، حرب لبنان، ص٧١؛ سمير قصير، تاريخ بيروت، ص٥١٣.

5 - محمود أحمد، لبنان انهيار أم انتحار، ص١٢٤.

6 - محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، ص٥.

أعداد متزايدة من اللاجئين الفلسطينيين بالالتحاق بالثورة(١)، وانتشرت خلايا الفدائيين بأعداد كبيرة في منطقة العرقوب المحاذية للحدود الشمالية لفلسطين(٢)، مستفيدة من التعاطف الذي أبداه سكان الجنوب، حيث أمنت لهم القرى اللبنانية البيئة المواتية لانتشارهم(٣).

إن التعاطف الذي أبداه سكان الجنوب اللبناني وغيرهم من شعب لبنان (٤) كان يُقابَلُ بمجموعات أخرى لبنانية رسمية وشعبية، رأت في الوجود الفلسطيني المسلح خطراً يهدد لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وحتى استقلاله(٥)، حتى وُصف الوجود الفلسطيني وتَمركُزُ الفدائيين –في بعض المناطق اللبنانية- من قِبل بعض الشخصيات اللبنانية بأنه احتلال(٦)، وأنه يجب محاسبة المسؤولين عن إدخال الفدائيين إلى لبنان(٧)، وتحدث الرئيس اللبناني شارل حلو عن خطورة العمليات الفدائية على لبنان، لكي لا تستخدم كمبرر لتنفيذ طموحات إسرائيل التوسعية، وأنه على القيادة اللبنانية أنه تتحمل مسؤولياتها(٨)، والقصد هنا منع العمل الفدائي الفلسطيني انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، وقد بدأت بعض الأحزاب اللبنانية وخاصة المسيحية منها تؤيد موقف رئيس الجمهورية، فقد تألف الحلف الثلاثي من كميل شمعون، وريمون إده وبيار الجميل حيث كان موقفهم واضحاً من العمل الفدائي

1 - سمير قصير، المصدر نفسه، ص٦٣.

2 - محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، ص١.

3 - سمير قصير، حرب لبنان ، ص٦٤.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٤)، ص١٢؛ سمير قصير، حرب لبنان، ص٦٤.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٩٩)، ص١٠٣؛ وثيقة (١٦٩) ص١٧٢؛ وثيقة (١٧١)، ص ١٧٣- ١٧٤؛ وثيقة (١٧٧)، ص١٧٧؛ وثيقة (٢٢٥)، ص ٢١٨؛ وثيقة (٢٤٤)، ص ٢٢٩؛ وثيقة (٢٦٨، ص ٢٤٦- ٢٤٧؛ وثيقة (٣٨٢)، ص٣٨٩؛ وثيقة (٤٠٦)، ص ٤٠٨- ٤١١؛ وثيقة (٥١٦)، ص٤٨١.

6 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٦٩)، ص ٢٤٧- ٢٤٨.

7 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٦٨)، ص ٢٤٦- ٢٤٧؛ وثيقة (٣١٩)، ص ٣٢٣- ٣٢٤.

8 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٢٥)، ص ٢١٨- ٢١٩؛ وثيقة (٢٦٨)، ص ٢٤٦- ٢٤٧؛ وثيقة (٤٠٦)، ص ٤٠٨- ٤١١.

ومتضامناً مع موقف رئيس الجمهورية الصريح[١]، والمقصود هنا عدم شرعية العمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، حيث طالبوا رئيس الجمهورية بممارسة صلاحياته الدستورية وبتشكيل حكومة قوية تُؤمّن سيادة لبنان واستقلاله[٢]، الأمر الذي يعني أن يدفع رئيس الجمهورية الحكومة إلى العمل ضد الوجود الفلسطيني المسلح، ومنع انطلاق العمليات الفدائية ضد إسرائيل. وقد عبر هذا الفريق صراحة عن تنكُّره للعمل الفدائي الفلسطيني، ووصل الأمر بهؤلاء إلى المطالبة بالحماية الدولية، أو إرسال قوات من البوليس الدولي إلى لبنان ووضع قوات للأمم المتحدة على الحدود اللبنانية[٣].

لم يكن الموقف الرسمي المسيحي وحده هو الرافض للعمل الفلسطيني المسلح، بل إن رجال الدين المسيحي أيضاً عبّروا عن الموقف نفسه. [٤] ففي الاجتماعي الذي عقد لأحبار الطائفة المارونية في بكركي بتاريخ ٤/٢٦/ ١٩٦٩ عبر الكاردينان بولس بطرس المعوش بطريرك أنطاكية وسائر المشرق عن استيائه من محاولة فرض الآراء على لبنان والنيل من كرامته واستقلاله[٥].

في المقابل كان هنالك من يؤيد موقف أهالي الجنوب اللبناني الداعم للفدائيين ويدعو إلى الوقوف إلى جانبهم ودعمهم ومؤازرتهم، وبدأت تتعالى الأصوات في الساحة السياسية اللبنانية الداعية إلى إعطاء الشعب الفلسطيني حق ممارسة العمل الفدائي وبحرية[٦]، فقد عبر رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني عن احترامه وتقديره للعمل

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٩٤)، ص ٢٨٩؛ سمير قصير، تاريخ بيروت، ص٥١٢.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٩٤)، ص ٢٨٩.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٦)، ص ٢٢؛ وثيقة (٩٩)، ص ١٠٣؛ وثيقة (١١٣)، ص١٢٥؛ وثيقة (١٣٣)، ص ١٤٨- ١٥٠؛ وثيقة (١٨١)، ص ١٨١.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٧٧)، ص١٧٧.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٧٧)، ص١٧٧؛ وثيقة (٢٦٨)، ص ٢٤٦- ٢٤٧،

6 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٤)، ص١٢.

الفلسطيني المسلح[١]، وسانده في هذا الموقف العديد من الشخصيات اللبنانية الرسمية السنية منها وغير السنية، بالإضافة إلى بعض الأحزاب السياسية اللبنانية - مثل الحزب التقدمي الاشتراكي-[٢]، وتحدثوا عن مشروعية النضال الفلسطيني المسلح لوضع حدٍ للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني[٣]. لقد مرت العلاقات بين الحكومة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية بمحطتين هامتين أدتا إلى توتر الأوضاع، ومن ثَمّ محاولة الطرفين التوصل إلى اتفاق القاهرة وهما:

١. أزمة نيسان ١٩٦٩: حيث تنادت الأحزاب والفئات المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني إلى التظاهر تأييداً للمقاومة الفلسطينية وحرية العمل الفدائي المسلح ضد المحاولات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية[٤]،فخرجت الجماهير اللبنانية والفلسطينية في نيسان ١٩٦٩ تأييداً للعمل الفلسطيني المسلح[٥]،وتدخل الجيش لقمع المظاهرات، فسقط القتلى والجرحى من اللبنانيين والفلسطينين[٦]، فقدم رشيد كرامي استقالته من رئاسة الحكومة اللبنانية[٧]. ويبدو أنه أراد إحراج رئيس الجمهورية لكي يسارع في التوصل إلى اتفاق حول هذه القضية التي بدأت تهدد المجتمع اللبناني بالانقسام.

في هذا الوقت ازدادت الصدامات المسلحة بين الجيش اللبناني والمنظمات

[1] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٣٨)، ص ٣٠- ٣١.

[2] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٨٨)، ص ١٨٩- ١٩١؛ وثيقة (٢١٤)، ص ٢١١- ٢١٢؛ وثيقة (٣٨٥)، ص٣٩٠؛وثيقة (٣٨٥)، ص٣٩٠، وثيقة (٣٨٩)، ص٣٩٣- ٣٩٤؛ وثيقة (٣٩٠)، ص ٣٩٤؛ وثيقة (٤١٠)، ص٤١٤؛ وثيقة (٤٢٠)، ص ٤١٨- ٤١٩.

[3] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام، ١٩٦٩، وثيقة (٣٨)، ص٣٠-٣١.

[4] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٥٨)، ص١٦٤- ١٦٥؛ وثيقة (١٧١)، ص ١٧٣- ١٧٤.

[5] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٦٨)، ص ١٧١- ١٧٢؛ وثيقة (١٧١)، ص ١٧٣- ١٧٤.

[6] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٦٨)، ص ١٧١- ١٧٢٣؛ وثيقة (١٧١)، ص ١٧٣- ١٧٤.

[7] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٧٢)، ص ١٧٥.

الفلسطينية[١]، وتوالت البيانات العسكرية المختلفة سواء من الجيش أو من قوات الثورة الفلسطينية التي تحدثت عن الاشتباكات اليومية المتصاعدة[٢]، وحمّل كلّ طرف الآخر المسؤولية في البدء بإطلاق النار، وصرح ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحير الفلسطينية أن المنظمات الفلسطينية قد حملت السلاح في وجه الجيش لحماية الثورة الفلسطينية[٣].

٢. أزمة تشرين الأول ١٩٦٩: تكمن جذور هذه الأزمة في الوضع المؤثر الذي أعقب صدامات نيسان ١٩٦٩ نتيجة عدم وصول الطرفين اللبناني والفلسطيني إلى اتفاق بينهما، وبسبب ترك خلافاتهما معلقةً دون حل. ولهذا كان أمراً متوقعاً أن تأتي لحظات تسخن فيها حرارة الخلاف إلى درجة الصدام المسلح كما حدث مراراً في حزيران وتموز من العام ١٩٦٩، على أنّ أبرزَ الصدامات في هذه الفترة وقعت في آب ١٩٦٩ في مخيم نهر البارد حيث تم إخراج قوات الأمن العام والمكتب الثاني اللبناني منه، مما زاد حدة التوتر بين الطرفين المتنازعين إلى أن انفجر الخلاف بينهما في تشرين الأول ١٩٦٩.

بدأت الصدامات الواسعة في أعقاب اشتباكات مسلحة بين الفدائيين وبعض الوحدات العسكرية اللبنانية في قرية (مجدل سلم) في جنوب لبنان يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٩، ففي ذلك اليوم أكمل الفدائيون -بدعم من جماهير الفلسطينيين- سيطرتهم على جميع المخيمات من جهة، وصعّدوا عملياتهم العسكرية في الجنوب على امتداد الحدود السورية اللبنانية من جهة أخرى. وانحاز قطاع أساسي من الشارع اللبناني

---

[1] - محمود أحمد، لبنان انهيار أم انتحار، ص ١٣٠؛ محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل؛ ص٧، سمير قصير، حرب لبنان، ص٧٢.

[2] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٩٩)، ص٢٠٢؛ وثيقة (٢٠١)، ص ٢٠٣؛ وثيقة (٢٠٣)، ص ٢٠٤؛ وثيقة (٢٠٤)، ص ٢٠٥؛ وثيقة (٢٠٥)، ص ٢٠٥؛ وثيقة (٤٤٧)، ص٤٥٠؛ وثيقة (٤٥٨)، ص ٤٧٣؛ وثيقة (٤٧٧)، ص ٤٥٠.

[3] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٩٨)، ص ٤٦٩- ٤٧٠.

إلى جانب العمل الفدائي واشتبك مع الجيش اللبناني في المدن اللبنانية، الأمــر الــذي أدى إلى منع التجول في بيروت وطرابلس وصــيدا وصــور وغيرهــا يــوم ١٩٦٩/١٠/٢٤ واستمرت التظاهرات والصدامات المسلحة على أوسع نطاق إلى درجة أصبحت الأوضاع تهدد بحرب أهلية لولا عقد اتفاقية القاهرة في ١٩٦٩/١١/٣. لقد رافــق اشــتدادَ القتــال ازدياد التصلب في مواقف الطرف الفلسطيني وتصاعد الضغط الشعبي والرسمي العربي على الحكومة اللبنانية بشكل باتت معه معزولة داخلياً وخارجياً[(١)].

أمام هذا الواقع المأساوي الذي يهدد المجتمع اللبناني والثورة الفلــسطينية تعالــت الأصوات من كلا الطرفين لوضع حدٍ لهذه القضية، وبدأت تطرح الحلــول التــي يمكــن إيجازها في أربعة هي:

أولاً: إعطاء الشعب الفلسطيني في لبنان والفدائيين الفلسطينيين حرية العمل والانطلاق من لبنان وتقديم كل أشكال الدعم والمؤازرة والمساندة لأن في ذلك دعمــاً للبنــان والقــضية الفلسطينية، وأنه لا يجوز التعرض ولا بأي شكل من الأشكال للعمل الفدائي المسلح[(٢)]، بل يجب زيادة القدرات العسكرية للمنظمات الفدائية الفلسطينية حتى تتمكن من الــدفاع عــن البلاد ضد إسرائيل ومطامعها التوسعية[(٣)].

ثانياً: وجوب خروج المنظمات الفدائية الفلسطينية المسلحة من لبنان ومنع العمل الفــدائي الفلسطيني انطلاقاً من الأراضي اللبنانية حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة لمنع انطلاق

[1] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٩٩)، ص ٢٠٢؛ وثيقــة (٢٠١)، ص ٢٠٣، وثيقــة (٢٠٣)، ص ٢٠٤؛ وثيقة (٢٠٤)، ص ٢٠٥؛ وثيقة (٢٠٥)، ص ٢٠٥؛ وثيقــة (٤٤٤) ص٤٣١؛ وثيقة (٤٥٨)، ص ٤٣٧؛ وثيقة (٤٧٧)، ص ٤٥٠.

[2] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٧٢)، ص ١٧٥؛ وثيقــة (١٧٣)، ص ١٧٥؛ وثيقــة (١٧٤)، ص ١٧٦؛ وثيقة (٢١٤)، ص٢١١- ٢١٢؛ وثيقة (٢٣٣)، ص ٢٢٤؛ وثيقة (٣٨٥)، ص ٣٩٠؛ وثيقة (٤٢٠)، ص ٤١٨- ٤١٩.

[3] - الوثائق الفلسطينية العربيــة لعــام ١٩٦٩، وثيقــة (٣٨٩)، ص ٣٩٣- ٣٩٤؛ وثيقــة (٣٩٠)، ص (٣٩٤).

هذه العمليات واستنفار الطاقات اللبنانية في الوطن والخارج لإنهاء حالة الأمر الواقع(١)، ويبدو أن المقصود هنا الاستعانة بالغرب إذا لم تحل المشكلة وُفْقَ ما يرتئيه أنصار هذا الحل، وقد وصل الأمر بهؤلاء إلى المطالبة بتشكيل حكومة عسكرية إذا لم يصل لرئاسة الحكومة مَن يعارض العمل الفدائي المسلح انطلاقاً من لبنان(٢)، لأنّ استمرار الوضع سوف يؤدي إلى تعرض لبنان إلى حرب خاسرة ستهزم فيها، وبالتالي تشريد الشعب اللبناني وإبعاده عن وطنه وإن العمل الفدائي هو بمثابة الانتحار(٣).

كان أصحاب هذا الحل يصطدمون ببيانات المنظمات الفدائية الفلسطينية التي أوضحت فيها أنها سوف تواصل عملياتها انطلاقاً من أي موقع تراه مناسباً، وخاصة من الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام المحاولات الرامية إلى إبعادها عن العمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية(٤)، الأمر الذي يعني أن استمرار هذا الفريق في خططه الرامية إلى إخراج الفدائيين من لبنان سوف يؤدي إلى حرب بين المنظمات ومَن يؤيدها من جهة ومن يعارضها من جهة أخرى، وقد أكدت بعض الشخصيات اللبنانية أن حرباً كهذه إذا ما وقعت فسوف تكون نتيجتها محددة لصالح العمل الفدائي ومن يؤيده(٥).

ثالثاً: التنسيق بين الفدائيين والسلطات اللبنانية فيما يتعلق بالعمل الفدائي المسلح انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، فقد تحدث الرئيس شارل حلو عن ضرورة وجود اتفاق بين الفدائيين

[1] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٨١)، ص ١٨١- ١٨٢؛ وثيقة (٢٦٩)، ص ٢٤٧- ٢٤٨؛ وثيقة (٢٩٤)، ص ٢٨٩؛ وثيقة (٣١٩)، ص ٣٢٣- ٣٢٤؛ وثيقة (٤٠٩)، ص ٤٠٨- ٤١١.

[2] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٨١)، ص ١٨١- ١٨٢.

[3] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٦٨)، ص ٢٤٦- ٢٤٧؛ وثيقة (٣١٩)، ص ٣٢٣- ٣٢٤؛ وثيقة (٤٠٩)، ص ٤٠٨- ٤١١.

[4] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٨٤)، ص١٨٨؛ وثيقة (٣٧٦)، ص ٣٨٥- ٣٨٦.

[5] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٢٢)، ص٢٥.

الفلسطينيين والدولة اللبنانية، وأنّ هذا الاتفاق يجب أن يكون على أسس ثابتة ومبادئ صريحة[١]، ويبدو أنه قصد استشارة السلطات اللبنانية في أي عمل فدائي فلسطيني.

وقد عبر أنصار الرئيس ومعارضوه عن ضرورة التنسيق بين السلطات اللبنانية والفدائيين[٢]، وتحدثت بعض الجهات اللبنانية عن رفض المنظمات الفلسطينية لمبدأ التنسيق مع السلطات اللبنانية[٣]، الأمر الذي يعني أن هذا الحل قد طُرح، لكنّ ممثّل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان شفيق الحوت أكد أن ياسر عرفات لم يرفض التنسيق، ولم ترفضه المنظمات الفلسطينية[٤]، وعلى ما يبدو فإن كل طرف أراد أن يفسر التنسيق على هواه ووَفْق ما يخدم مصالحه.

رابعاً: ضرورة اللجوء إلى الشعب اللبناني واستشارته واستفتائه، حول العمل الفلسطيني المسلح انطلاقاً من الأراضي اللبنانية[٥]، لكن الذين طرحوا هذا الحل لم يتحدثوا عن النسبة التي سوف تعتمد في حال اللجوء إلى هذا الحل.

اتفاق القاهرة ٣/١١/ ١٩٦٩

أمام هذا الواقع الصعب وأمام الاشتباكات اليومية المسلحة التي تصاعدت يوماً بعد آخر بين المنظمات الفلسطينية والجيش اللبناني وتأكيد المنظمات أن أية قوة عربية أو أجنبية لا يمكنها منع انطلاق العمل الفدائي من أي مكان[٦]،ووصول العديد من الرسائل

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٢٥)، ص ٢١٨- ٢١٩.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٨٨)، ص ١٨٩- ١٩١؛ وثيقة (٢٣٣)، ص ٢٤٤؛ وثيقة (٢٣٥)، ص ٢٤٥؛ وثيقة (٢٥٥)، ص٢٣٩.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٦٨)، ص ٢٤٦- ٢٤٧.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٧٣)، ص ٢٤٩- ٢٥٠؛ وثيقة (٣٧٦)، ص ٣٨٥- ٣٨٦.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٢٦٩)، ص ٢٤٧- ٢٤٨.

6 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٣٧٦)، ص ٣٨٥- ٣٨٦.

من الملوك والزعماء العرب إلى الرئيس اللبناني شارل حلو والحكومة اللبنانية التي تحدثت عن ضرورة وقف الاشتباكات اليومية التي بدأت أخبارها تصل إلى العالم العربي كله[١]، وخوف شارل حلو من انقسام المجتمع اللبناني على نفسه بسبب تأييد العديد من القوى والأحزاب اللبنانية للعمل الفدائي[٢]، وجد شارل حلو نفسه مضطراً إلى التعاطي مع الدعوات العربية وعلى رأسها دعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى ضرورة إجراء حوار بين السلطات اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية[٣]، خاصة وأن بعض القوى والأحزاب اللبنانية قد عبرت عن رغبتها في إجراء مثل هذا الحوار[٤]، والذي بدأ الرئيس اللبناني نفسه يميل إليه[٥]، وإن لم يكن عن طيب خاطر باعتبار أن هذا الحوار أصبح مطلباً شعبياً وعربياً، وبالتالي لا يمكن تجاوز الأصوات المطالبة به.

من هنا أرسل الرئيس اللبناني شارل حلو قائد الجيش إميل البستاني إلى القاهرة، وبعد مفاوضات مع ياسر عرفات وفصائل منظمة التحرير تم توقيع الاتفاق الذي عرف - فيما بعد - باتفاق القاهرة الذي وقعه ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الجانب الفلسطيني فيما وقعه إميل البستاني عن الجانب اللبناني وبحضور محمود رياض وزير الخارجية المصري ومحمد فوزي وزير الحربية[٦].

لقد نص الاتفاق على تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

---

[1] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٤٨)، ص ٤٣٤؛ وثيقة (٤٥٢)، ص ٤٣٥؛ وثيقة (٤٥٥)، ص ٤٣٦؛ وثيقة (٤٥٦)، ص ٤٣٦- ٤٣٧؛ وثيقة (٤٥٧)، ص ٤٣٧؛ وثيقة (٤٦١)، ص ٤٣٨.

[2] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (١٥٨)، ص ١٦٤- ١٦٥؛ وثيقة (١٧٣)، ص ١٧٥- ١٧٦؛ وثيقة (٢٣٨)، ص ٢٢٧؛ وثيقة (٢٤١)، ص ٢٢٨؛ وثيقة (٤٥٩)، ص ٤٣٧؛ وثيقة (٤٦٢)، ص٤٣٨.

[3] - محمود أحمد، لبنان انهيار أم انتحار، ص ١٣١.

[4] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٧١)، ص ٤٤٥.

[5] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٤٩)، ص ٤٣٤.

[6] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٨٥)، ص ٤٥٦.

١. حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.
٢. إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.
٣. وجود نقاط الكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، وتتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقات مع السلطة اللبنانية وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.
٤. السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته[١].

أما فيما يتعلق بالعمل الفدائي الفلسطيني، فقد نص الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١. تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.
٢. تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.
٣. ضبط قيادة الكفاح المسلح تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.
٤. إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.
٥. إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.
٦. القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قياداته.
٧. تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.
٨. دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود التي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.
٩. تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

---

[1] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٨٥)، ص ٤٥٦.

١٠. إلغاء قاعدة جيرون.
١١. تسهيل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.
١٢. الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.
١٣. استمرار السلطات اللبنانية في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.
١٤. تأكيد الوفدين أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والأمة العربية
١٥. بقاء هذا الاتفاق سرياً ولا يجوز الاضطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط[١].

وقد بلغت الأزمة الفلسطينية اللبنانية نهايتها في هذه المرحلة بتوقيع هذا الاتفاق[٢].

المواقف اللبنانية والفلسطينية من اتفاق القاهرة

أولاً: المواقف اللبنانية

١ - موقف الرئيس اللبناني

لقد أرسل الرئيس اللبناني شارل حلو قائد الجيش إلى القاهرة، وأصدر له الأوامر بتوقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن تصريحات الرئيس فيما بعد جاءت متناقضة فهو من جهة يؤكد التزامه باتفاق القاهرة نصاً وروحاً، وأنه يجب تطبيقه والعودة إليه من أجل حل المشاكل التي تظهر بين فترة وأخرى[٣]، ومن جهة أخرى يتحدث عن أن هذا الاتفاق كان تدبيراً متهوراً و يرفض انطلاق العمل الفدائي من لبنان؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى خسائر كبيرة على لبنان وعلى العمل الفدائي نفسه[٤].

---

[1] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة (٤٨٥)، ص ٤٥٦.
[2] - سمير قصير، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي، ص٧٣.
[3] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٧٤)، ص٢٠٥.
[4] - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠)، وثيقة (٣١٤)، ص ٤٠٨ - ٤١٢.

لقد عبر شارل حلو بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣ عن هذا التناقض في المواقف بقوله: (إنه كان بين خيارين: إما الاتفاق، وإما الحرب الأهلية التي اعتبرها الخطر الأكبر الذي يهدد لبنان ومجتمعه)[١]. ومن هنا نستنتج دور الضغوطات الداخلية والخارجية على الرئيس اللبناني التي أرغمته على القبول بهذا الاتفاق والإيعاز إلى قائد الجيش بتوقيعه، وقد بين كامل الأسعد رئيس مجلس النواب سابقاً دور هذه الضغوط في التوصل إلى هذا الاتفاق عندما تحدث عن أن السلطة -وهو يقصد بذلك الرئيس- لجأت إلى اتفاق القاهرة نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية، وقال: إن هذا الاتفاق فُرض عليها فرضاً[٢]، الأمر الذي يعني أن هذا الاتفاق يمكن أن يُخرق في أية لحظة وأن مصيره إلى الزوال؛ لأن الذي أوعز بتوقيعه لا يلتزم به، فما هي إذن قيمة هذا الاتفاق خاصة وأنّ هناك العديد من الحوادث التي وقعت بين الجيش اللبناني والفدائيين في جنوب لبنان[٣]،التي يمكن وصفها أنها خرق لهذا الاتفاق، فإذا كان رأس الدولة قد أصدر هذه التصريحات المتناقضة فلا يجب علينا أن نلقي باللائمة على عناصر الأمن الصغيره التي كانت تخرق الاتفاق بين الحين والآخر.

٢ - موقف الحكومة اللبنانية

أدى الانقسام الحاصل في الساحة السياسية اللبنانية من مسألة انطلاق العمل الفدائي من لبنان إلى الانقسام أيضاً فيما يتعلق بالاتفاق، فقد انقسمت الحكومة اللبنانية على نفسها ، حيث أيده فريق في الحكومة، ويقف على رأس هؤلاء رشيد كرامي رئيس الوزراء الذي عبر عن دعمه الكامل للاتفاق وبين أن الحكومة عازمة على تنفيذه وبحذافيره وأن الجميع ملتزم به[٤] وأيده في هذا الموقف وزير الداخلية كمال جنبلاط الذي اجتمع مع اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين من أجل وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاق[٥] وبيّن

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٧٤) ص ٢٠٥؛ وثيقة (٣١٤)، ص ٤٠٨ - ٤١٢.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٦٢)، ص ٤٦٠ - ٤٦٣.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٣٣)، ص١٥٦؛ وثيقة (١٤٨)، ص١٧٧.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٢٠)، ص ٢٤.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٩٥)، ص ١٢٣.

جنبلاط أن هنالك عناصر في لبنان تتزود بالسلاح لضرب هذا الاتفاق[1]، ولخلق الفتنة الطائفية تنفيذاً لأوامر خارجية[2].

لقد تم عقد اجتماع بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد الجيش عن الحكومة اللبنانية وبين ممثلي المنظمات الفلسطينية بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣١ من أجل وضع صيغة تنفيذية لتطبيق اتفاق القاهرة[3].

وقد أكد وزير الإعلام اللبناني عثمان الدنا بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ التزام الحكومة بتطبيق اتفاق القاهرة نصاً وروحاً وأنّ مصلحة الطرفين أن يكون هنالك تطبيق عادل وصحيح للاتفاقية، وأن لبنان عندما يطبق الاتفاقية يقوم بواجبه الوطني والعربي[4]، وأن هذا الاتفاق هو القاسم المشترك الذي يحفظ الوحدة الوطنية في لبنان، ويضمن الهدوء والاستقرار نتيجة تنظيم العلاقة بين السلطة المختصة والمنظمات الفلسطينية[5].

وقد ذهب الدنا إلى أبعد من ذلك حينما أوضح أن اتفاق القاهرة هو صمام الأمان للوحدة الوطنية اللبنانية، والحد الأدنى للمشاركة في المعركة العربية ضد إسرائيل، ويجب عدم التفريط في هذا الاتفاق؛ لأن ذلك واجب وطني، ولأنه وضع حداً لاضطرابات الصف الداخلي[6].

لكن هذه المواقف لا تتطابق مع موقف بعض الوزراء الذين رفضوا هذا الاتفاق، ففي ١٩٧٠/٤/١٣ صرح بيار الجميل وزير الأشغال العامة قائلاً: (إننا لم نوافق على

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٣٣)، ص١٥٦.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٥٨)، ص ١٨٩ - ١٩٠.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٦٥)، ص ٢٠١.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٢٩٥)، ص ٣٧٨.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٧٦)، ص ٤٨١ - ٧٨٢.

6 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٧٦)، ص ٤٨١ - ٤٨٢.

اتفاق القاهرة بالمعنى القانوني للكلمة، بل قبلنا وسلمنا به كواقع، وأملاً في أن يكون أداة لوقف الاقتتال الداخلي، أي أننا فضلناه على الحرب الأهلية)[١]، وفي مناسبة أخرى بيَّن الجميل أنه لا يوافق على هذا الاتفاق من حيث المبدأ[٢]، وكذلك وجه انتقاداً إلى رئيس الجمهورية عندما قال: إنه كان علينا ألا نعترف رسمياً بالوجود الفدائي في لبنان، وألا ندعم هذا الوجود على صعيد الحكم[٣].

وبين أن هذا الاتفاق أدى إلى تجريد اللبنانيين من سلاحهم القوي تجاه الرأي العام الدولي وأنه لم يرسم حدود التفاهم مع المقاومة الفلسطينية فأصبح الاتفاق مصدراً للاجتهاد يفسره كل جانب على هواه وبقيت المشكلة معلقة[٤]. ولم يكن موقف بيار الجميل مغايراً عن موقف جوزيف أبي خاطر وزير التربية الوطنية اللبنانية الذي صرح أن النشاط الفدائي الفلسطيني يمس سيادة لبنان وأمنه، وأن اتفاق القاهرة مهما كان نصه وروحه لا يدفع الأخطار عن لبنان، بل إنه سوف يجلب الأخطار عليه [٥].

أما الشخص الذي وقع الاتفاق عن الجانب اللبناني هو العماد إميل البستاني، فقد بين أن الاتفاق في واقعه روح أكثر مما هو نص، وأن هذا الاتفاق مكسبٌ للبنان، وأن على الدولة اللبنانية الالتزام به خاصة أنه تم التوصل إليه بمباركة الرئيس اللبناني[٦].

وقد أوضح البستاني أن هذا الاتفاق قد أنهى الأزمة السياسية التي عصفت بلبنان وعطلت الحياة السياسية لمدة سبعة أشهر، وقال: إن عدداً من الذين انتقدوا الاتفاق عادوا إلى المطالبة بتنفيذه نصاً وروحاً بعدما وجدوه خالياً من أي تفريط[٧].

٣- موقف الأحزاب اللبنانية من الاتفاق

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٩٣)، ص ٢٢٧- ٢٢٨.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٧٧٨)، ص ٨٣٠- ٨٣٥.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣١٤)، ص ٤٠٨- ٤١٢.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣١٤)، ص ٤٠٨، ٤١٢.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٧٧)، ص ٤٨٣.

6 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٦٨)، ص ٤٧٢- ٧٤٧.

7 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٦٨)، ص ٤٧٢- ٧٤٧.

مثلما انقسمت الحكومة اللبنانية حول اتفاق القاهرة، كذلك انقسمت الأحزاب اللبنانية فقد حمل حزب الوطنيين الأحرار الرئيس اللبناني المسؤولية عن توقيع هذا الاتفاق متهماً إياه بخرق الدستور؛ لأنه -عند توقيعه- لم يكن هنالك حكومة تقره ولم يقره مجلس النواب، ولهذا يجب الرجوع إلى مجلس النواب لمناقشته، لأنه لا يجوز للرئيس أو مَن ينوب عنه أن يوقعه(١).

اتفق موقف حزب الكتلة الوطنية مع موقف حزب الوطنيين الأحرار حين ذهب الحزب إلى اتهام المسؤولين بارتكاب الأخطاء الفادحة على الصعيدين الداخلي والخارجي(٢)، وهو يقصد بذلك اتفاق القاهرة، وما تمخض عنه. أما بيار الجميل رئيس حزب الكتائب فطالب؛ بالرجوع إلى الشعب لإقرار هذا الاتفاق أو رفضه(٣)، حيث إن الاتفاق عجز عن صد الاعتداءات عن لبنان(٤)، وهو يقصد بذلك التجاوزات التي حدثت من قبل بعض المنظمات الفدائية، وأوضح الجميل أن معارضته لاتفاق القاهرة نابعة من رفضه إعطاء المبرر لإسرائيل لضرب لبنان(٥).

إن هذه المواقف لبعض الأحزاب اللبنانية جاءت حسب ادعاءاتها لاستمرار المنظمات الفلسطينية في أعمالها السابقة والمتعارضة مع سيادة لبنان واستقلاله(٦) وهذا ما رفضته اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان(٧)

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٦)، ص ١٠-١١.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٦١)، ص ١٩٦.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٢٨)، ص ٣٣.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٩٣)، ص ٢٢٧- ٢٢٨.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٧٧٨)، ص ٨٣٠- ٨٣٥.

6 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٦)، ص ١٠-١١.

7 - اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين، تضم كل فصائل المقاومة الفلسطينية المتواجدة في لبنان ما عدا جبهة النضال الشعبي والهيئة العاملة لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٤٢١)، ص ٥٢٩- ٢٣٥.

التي اتهمت السلطات اللبنانية بعدم الالتزام بالشق العسكري من اتفاقية القاهرة[١]، إضافة إلى موقف هذه الأحزاب الرافض للاتفاق، وكان هنالك بعض رجال الدين الذين رفضوا هذا الاتفاق. فقد أشار الكادردينال بولس بطرس المعوش بأن اتفاق القاهرة هو تنازل، وليس من صلاحيات السلطات الوصول إلى مثل هذه الاتفاقيات[٢].

إن هذه المواقف التي تطرقنا إليها لا تمثل كل الأحزاب اللبنانية، فقد أجمعت مجموعة من الأحزاب اللبنانية وهي: الحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي اللبناني على ضرورة دعم العمل الفدائي، ووقوفها بكامل قوتها مع اتفاق القاهرة ضد العناصر التي تحاول خرقه[٣]، وقد رأت هذه الأحزاب أن النظام اللبناني ينتظر الفرصة المواتية لضرب اتفاق القاهرة[٤]، ولهذا فإن هذه القوى تطالب باستمرار العمل بهذا الاتفاق وتطويره لما فيه مصلحة لبنان[٥].

من خلال ما سبق عرضه يتّضح أن المواقف من الاتفاق جاءت متناقضة مثلما تناقضت في مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان.

ثانياً: الموقف الفلسطيني

وقع اتفاق القاهرة عن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر عرفات هذا الاتفاق مكسباً ودعماً للثورة الفلسطينية

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٥٩)، ص ١٩٠- ١٩١.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٦٨) ص ٢٠٢- ٢٠٣.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٥٣) ص ١٨٤- ١٨٥، وثيقة (١٧٢)، ص ٢٠٤- ٢٠٥.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٢٥٨)، ص ٣٢٣- ٣٢٤.

5 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٢٥٨)، ص ٣٢٣- ٣٢٤.

وأنه خطوة على طريق تحرير فلسطين[١].

أما اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين فقد أصدرت العديد من البيانات ووجهت العديد من الرسائل والتي أكدت من خلالها على حرص المقاومة على استمرار العلاقات مع الدولة اللبنانية في إطار الاتفاقيات المبرمة وفي مقدمتها اتفاق القاهرة وإن هذا الاتفاق يجب أن يوضع موضع التنفيذ[٢]. ولهذا فقد عقدت اللجنة السياسية عدد كبير من الاجتماعات مع ممثلي السلطة اللبنانية ودعت اللجنة في هذه الاجتماعات إلى الالتزام الكامل باتفاق القاهرة نصاً وروحاً مطالبة السلطات اللبنانية بعدم التلكؤ في تطبيق اتفاق القاهرة وخاصة الشق العسكري[٣]، لا سيما بعدما اتضح أن هنالك قوى لبنانية تعمل على خرقه وأنه يجب احترام هذا الاتفاق وإلا فإن حركة المقاومة سوف تحمل السلطات اللبنانية المسؤولية مؤكدة حرص قادة الثورة الفلسطينية على مصلحة لبنان[٤].

الخاتمة

شكل اتفاق القاهرة المبرم عام ١٩٦٩ بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية علامة فارقة في العلاقات اللبنانية الفلسطينية إذ أصبح ممكناً الحديث عن علاقة ثنائية نظراً لوجود طرف فلسطيني رسمي معترف به وهو منظمة التحرير الفلسطينية، لكن المدقق في بنود الاتفاق يرى بوضوح طغيان البعدين العسكري والأمني الخاصين بمعالجة الوجود المسلح الفلسطيني في الجنوب وضبط الحالة الأمنية في المخيمات المنتشرة فوق سائر الأراضي اللبنانية.

---

1 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٣٠)، ص ٣٤؛ وثيقة (٧٠)، ص٧٦.

2 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (٩٥)، ص ١٢٣؛ وثيقة (٨٣٤)، ص ٨٨٥- ٨٨٦.

3 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٥٦)، ص ١٩٠- ١٩٣؛ وثيقة (١٦٥).، ص ٢٠١؛، وثيقة (١٦٩)، ص ٢٠٣.

4 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة (١٣٤)، ص ١٥٦- ١٥٧؛ وثيقة (٣٦٧)، ص ٤٧٢.

وبدراسة متأنية لنص الاتفاق نستنتج أن الدولة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش آنذاك قدمت تنازلاً أساسياً يمس بشكل مباشر سيادتها على جزء من أراضيها (المخيمات) كما اعترفت بوجود التشكيل المسلح الفلسطيني إلى جانب قواتها العسكرية، ومن هنا فمن الممكن اعتبار (اتفاق القاهرة) اتفاقاً فرضته معادلات اللحظة المحيطة به وليس خياراً لبنانياً رسمياً، كذلك نظم هذا الاتفاق الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

لقد أنهى اتفاق القاهرة مرحلة من الاشتباكات والصدامات بين قوات الثورة الفلسطينية ومن يساندها وبين الجيش اللبناني وحلفائه كانت من الممكن أن تقود لبنان إلى حرب أهلية مبكرة في نهاية الستينيات من القرن العشرين، ومع ذلك فإن هذا الاتفاق لم يستطع منع تجدد الاشتباكات والتي قادت فيما بعد إلى الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، ويعود ذلك إلى عدم وجود ثقة بين الأطراف، كما أن كل طرف حاول أن يفسر الاتفاق وبنوده حسب مصلحته.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠م.
٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١م.
٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.

المراجع

١. أحمد، محمود،(١٩٨٩)، لبنان انهيار أم انتحار، مركز الأهرام للنشر، القاهرة.
٢. سويد، محمود، (١٩٩٨)، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
٣. الصايغ، يزيد،(٢٠٠٣)، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩- ١٩٩٣م، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
٤. قصير، سمير،(٢٠٠٧)، تاريخ بيروت، ترجمة ماري طوق عدش، دار النهار، بيروت.
٥. قصير، سمير،(٢٠٠٧)، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي، ترجمة سمير عنتوري، دار النهار، بيروت.